

صلحها عن الأفراد الفرضية لكل ما عداه ووظ انه ليس كذلك اذا الافراد  
 الحقيقية لان الافراد فرضية للفرض وبالعكس نعم الكلليات في الافراد  
 الحقيقية في الناطق والضاحك متاوية باعتبار الافراد الفرضية ايضا  
 كما لا يتحقق بها الظاهر العبادة المذكورة فلا بد من حرف تلك العبادة  
 في الظاهر فنقول بحتم ان يحول كلمة في الافراد الفرضية اجلية والحين  
 ان جميع الكلليات متاوية بسبب الافراد الفرضية وعاصلة كون  
 الافراد الفرضية متشابهة لثابتها ووجوبها متشابهة لثابتها  
 ان مجموع الاشياء والعنومات عبارة عن الافراد الحقيقية لكل كلمة  
 جميع ملعد تلك الافراد فكل كلمة افراة الحقيقية اقدم من الافراد الحقيقية  
 لكلى اخر افراة الفرضية اكثر من الافراد الفرضية الاخرى بالكلية  
 الذي افراة الحقيقية اقدم من ذلك الحداد فاقدم ويلزم من ذلك  
 تساوي جميع الكلليات متاوية باعتبار الافراد الفرضية فافهم  
 وهذا التوجيه مبني على كون المواد بالافراد الفرضية ما يصيد  
 عليها الكلي مجرد الفرض من غير مطابقة ذلك الفرض لنفسه  
 ويحتمل ان يكون الفرض لا يدخل في قوله في الافراد الفرضية  
 الفرض لا يدخل في تعريف ما يمكنه فرض مشترك بين كتيوين  
 فيكون اعمها هو موافق لنفس الامر فيكون المراد بالافراد  
 الفرضية

الفرضية افراد الكلي شامل للافراد الحقيقية والافراد الفرضية فالجواب ان  
 ووجوب تساوي جميع الكلليات في تلك الافراد ظاهرا سابقا  
 فان شيئا منها لا يجيء في التقييد الغير الوضو عدم جريان الرفع  
 الاول في التقييد الغير الوضو فان مشترك مجموع الكلتيين بين  
 افراد كل منهما انما يتصور في المركب التوضيحي ولا يتصور على  
 مركب من كليتين بين افراد كل منهما انما يتصور في المركب التوضيحي  
 ولا يتصور على مركب من كليتين هما المضاف والمضاف اليه  
 مشترك بين افرادها ولا يتصور ذلك في التركيب المرجعي ولا  
 في المركب التام اي المشتمل على النسبة التامة العند ذلك واما الرفع  
 الثاني فغير تفصيل لان ان اريد ان ضم احد المتساويين الى الآخر  
 لا يجب خروج شيء من افراد شيء منهما في المجموع المركب منهما فالا  
 كما ذكرنا وان اريد ان ضم احد المتساويين الى الآخر لا يوجب  
 خروج شيء من افراد ذلك الاخر منه واختصاصه ببعض الافراد  
 او خروج شيء من افراد ذلك الاخر منه واختصاصه ببعض الافراد  
 ففما ذكره بحث يظهر بانه في التساوي لا يقال ما قبل الطبيعة  
 المعقدة بالعموم اه هذا انما هو المذهب اليه بعض المنطوقين  
 من ان القضية الكلية قسمها خمس غير الاربع المشهورة التي